

أجواء التوتر تفرض مراجعة مسارات شركات الطيران الخليجية

في اتخاذ القرار النهائي بشأن المسارات التي تختارها. وقال استشاري الملاحة الجوية المستقل جون ستريكلاند "تواجه شركات الطيران في الخليج تحديا كبيرا لكن ذلك لا يعني إمكانية المجازفة بحمل المخاطر حتى وإن كان هذا يلحق الضرر بنموذج الأعمال".

أما الخطوط الجوية القطرية فقد أكد رئيسها التنفيذي أكبر الباكر على هامش مؤتمر الملاحة الجوية في الكويت "سنواصل تسيير رحلاتنا إلى إيران لأنها بلد مهم بالنسبة لنا وهي جارتنا ونريد خدمة الشعب الإيراني".

واسقطت قوات الحرس الثوري الإيراني طائرة الرحلة 752 التابعة للخطوط الجوية الأوكرانية، التي كانت متجهة إلى كييف، بالخطأ عقب إقلاعها من طهران في الثامن من يناير، مما أدى إلى مقتل جميع من كانوا على متنها وعددهم 176 شخصا.

وقالت إيران، السبت، إنها سوف ترسل الصندوقين الاسودين للطائرة إلى أوكرانيا، ثم عادت واصدرت تصريحات منافية عن أنها تريد تحليل بياناتها.

وتفجر ذلك التصعيد بعد أن قتلت الولايات المتحدة بضربة جوية في العراق قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني وزعماء في الحشد الشعبي العراقي في الثالث من يناير الجاري. وأطلقت إيران صواريخ على أهداف أميركية في العراق في الثامن من يناير وأسقطت الدفاعات الجوية الإيرانية خلال ذلك التوتر طائرة الخطوط الجوية الأوكرانية.

كما واصلت الخطوط الجوية الكويتية والاتحاد للطيران، ومقرها أبوظبي، استخدام المجالين الجويين الإيراني والعراقي. في الوقت نفسه، غيرت شركات طيران دولية كثيرة أخرى مسار رحلاتها لتتلافى المرور فوق العراق وإيران منذ الضربات الجوية التي وقعت هذا الشهر، ومن تلك الشركات لوفتهانزا والخطوط الجوية الفرنسية (أير فرانس) والخطوط الجوية السنغافورية وكوانتاس.



وليد عبد الحميد العلوي
نريد استخدام الخيار الأكثر أمنا حتى لو تحملنا تكلفة إضافية

كما غيرت بعض شركات الطيران في المنطقة أيضا مساراتها، حيث أعادت شركة طيران الخليج البحرينية توجيه رحلات أوروبية بعيدا عن المجال الجوي العراقي وتسيير رحلات عبر مسارات أطول وأكثر استهلاكاً للوقود فوق السعودية ومصر.

ونسبت وكالة رويترز إلى وليد عبد الحميد العلوي نائب الرئيس التنفيذي لطيران الخليج قوله "نرغب في استخدام الخيار الأكثر أمنا حتى وإن تحملنا تكلفة إضافية صغيرة لبعض الوقت. يمكننا القبول بهذا".

وطالبت الهيئة التنظيمية الإماراتية كلاً من طيران الإمارات والاتحاد للطيران وفلاي دبي والعربية للطيران هذا الشهر بتقييم مخاطر مسارات الرحلات، إلا أنها قالت إن الأمر يعود إلى شركات الطيران

لندن - تواصل معظم شركات الطيران الخليجية الكبرى تسيير رحلاتها عبر المجال الجوي لكل من العراق وإيران رغم حالة التوتر المتصاعدة في المنطقة، في وقت لجأت فيه شركات طيران دولية أخرى إلى تعديل مسار طائراتها منذ الضربات العسكرية المتبادلة بين الولايات المتحدة وإيران.

وفرض إسقاط قوات الحرس الثوري الإيراني لطائرة الخطوط الأوكرانية في 8 يناير الجاري على مسؤولي شركات الطيران البحث عن خطط بديلة في ظل تصاعد التوتر واحتمال اندلاع حرب بين واشنطن وطهران.

وقال مسؤولون تنفيذيون ومحللون إن لدى شركات الطيران في منطقة الخليج، التي تعد نقطة عبور رئيسية بين المقاصد الأوروبية والآسيوية، القليل من المسارات البديلة لتختار منها في منطقة يخلو معظم مجالها الجوي من الطائرات المدنية وذلك من أجل الاستخدام العسكري.

وتقول الشركات التي غيرت مسار رحلاتها إن ذلك الحق الضرر بربحها، لكنها تؤكد أيضا أنها تتخذ كل الاحتياطات اللازمة للحفاظ على سلامة الركاب.

وقال عادل الغيث نائب رئيس أول العمليات التجارية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط في طيران الإمارات إن "المجال الجوي الإيراني مهم لكل شركات الطيران في هذه المنطقة".

وتقدم طيران الإمارات، ومقرها دبي، وشقيقتها فلاي دبي معا خدمات إلى عشر مدن في إيران والعراق، وهما تواصلان استخدام المجال الجوي للبلدين في رحلات أخرى.

سياسات مالية قمعية لوقف انهيار الليرة السورية

تشكيك في العقوبات على المتعاملين بغير الليرة



جميع البضاعة بأقل من دولار واحد

على مساعدة دمشق ولا حتى زيديها بالنفط الخام.

يعكس انخفاض قيمة الليرة مدى انهيار الاقتصاد نتيجة تقلص المداخيل والإيرادات وانخفاض احتياطي القطع الأجنبي في ظل خضوع الحكومة السورية لعقوبات اقتصادية أميركية وأوروبية تفاقم اختناقها الاقتصادي.

وقال أحد التجار في البلدة القديمة في دمشق، مفضلاً عدم ذكر اسمه إن الجميع يُعيد تسعير بضاعته على الدوام وفق سعر صرف الدولار المتغير باستمرار. وأكد أن الأسعار تضاعفت أكثر من مرتين خلال الشهرين الماضيين، وأن ذلك يمتد من المواد الغذائية والتموينية إلى المواصلات وجميع السلع الأخرى.

وكان رئيس تحرير النشرة الاقتصادية الإلكترونية "سوريا ريبورت" جهاد يازجي قد ذكر أن أسباب انخفاض قيمة الليرة متعددة، وأن أحدها مرتبط بالآزمة في لبنان.

وأوضح أن "سوريا تقليدياً تشتري جزءاً مهماً من الدولار من السوق اللبنانية وقد زاد اعتمادها عليها منذ عام 2011 ولذلك فإن سوريا تأثرت اليوم بصعوبة شراء الدولار من لبنان.

ومع تشديد العقوبات الاقتصادية على سوريا، لجأ الكثير من رجال الأعمال السوريين إلى لبنان لفتح أعمال جديدة لهم، ووضعوا الأموال في مصارفه واستخدموه طريقاً لمرور الواردات إلى سوريا.

وأدت أزمة السيولة في لبنان وتحديد المصارف سقفاً لسحب الدولار، إلى انحدر سعر صرف الليرة اللبنانية في السوق الموازية إلى أكثر من 2200 ليرة للدولار، رغم تثبيتها رسمياً عند 1507 ليرات للدولار منذ تسعينات القرن الماضي.

وتشير التقديرات إلى أن الليرة السورية خسرت أكثر من 40 بالمئة من قيمتها منذ بدء الحراك الشعبي في لبنان ضد الطبقة السياسية في 17 أكتوبر الماضي. ويرى محللون أن الأزمات الاقتصادية في سوريا تتفاقم بوتيرة أسرع مما يحدث في لبنان منذ بدء الاحتجاجات.

ويقول تجار في أسواق دمشق إنهم يستوردون ما يبيعونه من لبنان، وإنهم تأثروا بشكل مباشر من ارتفاع سعر صرف الدولار هناك، وأصبحوا مضطرين لزيادة الأسعار.

وذكر أحدهم أن "كل ذلك سينعكس في النهاية على السوق، وليس بمقدور الجميع الدفع وفق الأسعار الجديدة.. نخشى المزيد من الانهيار".

وتكاد حالة التشاؤم تطبق على جميع الأوساط الاقتصادية والشعبية في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة السورية بسبب وتيرة انهيار الأوضاع المعيشية، خاصة في ظل انعدام أي بصيص أمل بتحسينها في المستقبل القريب.

كشفت الحكومة السورية محاولاتها المستميتة وإجراءاتها المالية القمعية اليائسة لوقف السقوط الحزيم لليرة بعد انغلاق جميع نوافذ تمويل الحكومة السورية في ظل الأزمة المالية في لبنان وانقطاع الدعم من طهران المنشغلة بأزمته الاقتصادية الخانقة.

ويكرر مسؤولون سوريون أن بلادهم تواجه حرباً جديدة تتمثل بالحصار الاقتصادي والعقوبات. ويعزو محللون تسارع "انهيار" الليرة مؤخراً إلى الأزمة الاقتصادية في لبنان المجاور، حيث يودع التجار السوريون الملايين من الدولارات في المصارف التي فرضت قيوداً مشددة على عمليات السحب في ظل أزمة سيولة حادة.

ويأتي تراجع قيمة الليرة السورية بعد أزمة وقود حادة شهدها مناطق سيطرة القوات الحكومية خلال الصيف، وفاقمتها العقوبات الأميركية على إيران بعدما توقف منذ عدة أشهر خط إقتماني يربطها بإيران لتأمين النفط بشكل رئيسي.

وتشهد سوريا نزاعاً دامياً منذ العام 2011، تسبب بمقتل أكثر من 380 ألف شخص والحق دماراً هائلاً بالبنية التحتية والقطاعات المنتجة وادى إلى نزوح وتشريد الملايين من السكان.



جمال الدين شعيب
الشهر المقبل سنوزع حصصاً شهرية تشمل السكر والأرز والشاي

ويجمع المراقبون على أن الأزمة المالية اللبنانية قطعت أحد أهم مصادر تمويل الحكومة السورية، بعد ارتباك عمل المصارف ومكاتب الصرافة وفرض قيود على حركة الأموال إلى الخارج.

وكانت تقارير محلية قد تناولت في السنوات الماضية ظاهرة دخول كميات كبيرة من العملة السورية لسحب الدولارات من السوق اللبنانية لتمويل حاجات الحكومة السورية التي تعاني من أزمات مالية عميقة بسبب العقوبات الدولية.

وأعلن وزير البنك المركزي اللبناني في نوفمبر الماضي عن إحباط "محاولة 3 صيارفة إدخال عملات نقدية عربية إلى الأراضي اللبنانية لتبديلها في أسواق بيروت إلى الدولار" في إشارة واضحة إلى تهريب العملة السورية بحسب محللين.

كما تفاقمت أزمة تمويل الحكومة السورية بسبب اختناق الاقتصاد الإيراني بالعقوبات الأميركية، حيث انهضت طهران بازماتها العميقة وانفجار الاحتجاجات، ولم تعد قادرة

على عكس تشديد العقوبات بحق كل من يتعامل بغير الليرة السورية، الذي جاء في مرسوم تشريعي أصدره الرئيس بشار الأسد، حجم الأزمة المالية العميقة، بعد انهيار غير مسبوق في قيمة العملة المحلية خلال الأسابيع الأخيرة.

وأوردت حسابات الرئاسة على مواقع التواصل الاجتماعي أن الأسد أمر "بتشديد عقوبة كل من يتعامل بغير الليرة كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية، سواء كان ذلك بالقطع الأجنبي أم المعادن الثمينة".

ورفع المرسوم العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات بعدما كانت تنص على الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، مع غرامة مالية.

ويقول محللون إن الأوضاع المالية للحكومة السورية في حفرة مغلقة ولم يعد أمامها أي منفذ للتحسن بعد انقطاع أكبر مصادر تمويل دمشق مع توقف تهريب العملة الصعبة من لبنان والدعم من طهران الغارقة في أزماتها الخانقة.

وشهدت الليرة في الأسابيع القليلة الماضية انخفاضاً قياسياً، ويات الدولار في السوق السوداء يعادل أكثر من 1200 ليرة لأول مرة في تاريخها، فيما لا يزال سعر الصرف الرسمي عند 434 ليرة. وقبل اندلاع النزاع السوري في مارس عام 2011 كان الدولار يساوي 48 ليرة سورية.

وتزامن انخفاض قيمة الليرة مع ارتفاع قياسي في أسعار معظم المواد الغذائية والتموينية، بينها السكر والأرز وحليب الأطفال.

وأعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قبل أيام بدء توزيع عدد من المواد الأساسية الضرورية عبر نظام البطاقة الذكية بدءاً من مطلع الشهر المقبل.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن معاون الوزير جمال الدين شعيب قوله إن "التوزيع سيكون شهرياً ويتضمن مادة السكر بمعدل كيلوغرام واحد للشخص على الأمتياز وحصص الأسرة 4 كيلوغرامات، ومادة الأرز كيلوغراماً للشخص بحيث لا تتجاوز حصص الأسرة ثلاثة كيلوغرامات والشاي 200 غرام للفرد على الأمتياز والكمية كيلوغراماً واحداً للأسرة".

وأكدت الوزارة أن "هذا الإجراء يأتي في إطار الجهود الحكومية لاستمرار توفير المواد الغذائية ومنع الاحتكار والحد من تداعيات الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على سوريا".

الأزمة الاقتصادية تعطل منحدرات التزلج اللبنانية

الأعداد، مضيفاً أن "الطقس بديع والثلوج جميلة".

وتعتبر أعالي جبال لبنان جهة مميزة لعشاق التزلج ومرتادي الجبال من متزلجين من جنسيات مختلفة لاحتوائها على مراكز تزلج بمواصفات عالمية مخصصة لمختلف المستويات والأعمار من هواة ومحترفين، ليمارسوا فيها الألعاب الشتوية بمختلف أنواعها. وتوجد في مناطق التزلج مراكز تجارية لتأجير "السكي دو" و"سنوموبيل"، وهي مركبات مخصصة للتزلج السريع على الجليد، كما يوجد فيها "تلفريك" ينقل المتزلجين إلى أعالي القمم والاستمتاع بالمناظر الطبيعية الخلابة.

ويتميز لبنان بسنة مراكز للتزلج مجهزة لتلبية حاجات المتزلجين وراكبي ألواح التزلج من ذوي المهارات المختلفة. وتتوزع هذه المراكز في كل من منطقة الأرز التي تعد أعلى نقطة تزلج في البلاد، ومناطق فاريا، وعبون السيمان، والمقلوق وفقرا وقناة باكيش والزعرور، حيث تحتضن هذه المناطق خلال الموسم الشتوي عشاق التزلج من مختلف الجنسيات العربية والأجنبية بالإضافة إلى المغتربين اللبنانيين.

وصوب سوريا إلى الشرق. لكن عدداً من المنحدرات ما زال مغلقاً منذ تساقط الثلوج بغزارة في ديسمبر، تمسحياً مع حجم الطلب. وتعد السياحة جزءاً مهماً من الاقتصاد اللبناني الذي يشهد أسوأ أزمة منذ الحرب الأهلية بين 1975 و1990 حيث دفعت الأزمة البنوك إلى فرض قيود صارمة على المبالغ التي يمكن للمودعين سحبها، مما دفع حتى من لديهم سيولة للتفكير ملياً قبل إنفاقها.

وقال بسام دالي المرشد السياحي "هذا العام يبدو أقل ازدهاراً. كانت الحركة على الطريق أقل عند قدومنا.. هذا واضح ونعلم جميعاً السبب".

وقال مرشد فنلندي ينظم رحلات في المنطقة إن ثلث سائحي شمال أوروبا الذين حجزوا معه هذا العام لغوا حجوزاتهم. وتابع "إنه مكان رائع وجبال بديعة.. الجليد كثيف والشمس ساطعة والطقس دافئ والناس ودودون للغاية، فهو مزار الأحلام".

واستمتع المتزلج جابي طيال بيومه رغم إغلاق بعض المنحدرات وقال إن البعض ما زال ياتسي للتزلج رغم تراجع

بيروت - ضربت الأزمة الاقتصادية في لبنان نشاط التزلج بالبلاد بسبب غياب السياح والركود الاقتصادي وبشكل مختلف محركات النمو في ظل الوضع الهش وتواصل الاحتجاجات، التي أثرت على نشاط أحد أبرز محركات قطاع السياحة في فصل الشتاء.

ويخيم السكون على منحدرات التزلج في لبنان التي توقفت فيها حركة المرور وخلت من السياح والمواطنين رغم جمالية الطقس وتساقط كميات من الثلوج غطت الطرق.

ونسبت رويترز إلى نيكول واكيم فريجة، مديرة التسويق والتطوير في منتج مزار للتزلج قوله، "لا تزال الأعمال بطيئة، لكن الطقس رائع والثلوج أيضاً لذا ندعو الجميع للحضور".

ولحلت الزوار والسياح كان المنتج قد خفض أسعاره بنحو 30 بالمئة لجذب المتزلجين وتدارك النقص في حجم السياح نتيجة الوضع السياسي بالبلاد وتواصل موجة الاحتجاجات التي عمقت أكثر من الأزمة الاقتصادية.

ويوجد في مزار بعض أفضل منحدرات التزلج التي تمتد على مدى البصر إلى البحر المتوسط غرباً



انحسار غير مسبوق في أعداد المتزلجين